

الباب السادس: في سجود السهو والتلاوة والشكر، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في مشروعية سجود السهو وأسبابه: والمراد به: السجود المطلوب في آخر الصلاة جبراً لنقص فيها أو زيادة أو شك.

وسجود السهو مشروع؛ لقوله ﷺ: (إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين)^(١)، ولفعله ﷺ، كما سيأتي بيانه. وقد أجمع أهل العلم على مشروعية سجود السهو. وأسبابه ثلاثة: الزيادة، والنقص، والشك.

المسألة الثانية: متى يجب؟

يجب سجود السهو لما يأتي:

١- إذا زاد فعلاً من جنس الصلاة، كأن يزيد ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة؛ لحديث ابن مسعود: (صلى بنا الرسول ﷺ خمساً فلما انفتل من الصلاة تَوَشَّوْشَ^(٢) القوم بينهم فقال: ما شأنكم؟ فقالوا: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟ قال: لا. قالوا: فإنك صليت خمساً. فانفتل^(٣))، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم قال: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين)^(٤). فإذا علم بالزيادة وهو في الصلاة وجب عليه الجلوس حال علمه، حتى لو كان في أثناء الركوع؛ لأنه لو استمر في الزيادة مع علمه ل زاد في الصلاة شيئاً عمداً، وهذا لا يجوز.

(١) رواه مسلم برقم (٥٧٢) - ٩٢

(٢) ويقال بالسين المهملة (توسوس)، والوشوشة: صوت في اختلاط.

(٣) أي: انصرف ورجع إلى القبلة.

(٤) رواه مسلم، برقم (٥٧٢) - ٩٢.

٢- أو سلم قبل إتمام صلاته ؛ لحديث عمران بن حصين قال : (سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ، ثم قام فدخل الحجر ، فقام رجل بسيط اليدين فقال : أقصرت الصلاة؟ فخرج ، فصلى الركعة التي كان ترك ، ثم سلم ، ثم سجد سجدتي السهو ، ثم سلم) (١) .

٣- أو لحن لحناً يحيل المعنى سهواً ؛ لأن عمده يبطل الصلاة ، فوجب سجود السهو .

٤- أو ترك واجباً ؛ لحديث ابن بحنة قال : (صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس) (٢) ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدتين وهو جالس ، ثم سلم) (٣) . ثبت هذا بالخبر فيمن ترك التشهد الأوسط ، فيقاس عليه سائر الواجبات ، كترك التسبيح في الركوع والسجود ، وقوله بين السجدتين : رب اغفر لي ، وتكبيرات الانتقال .

٥- ويجب سجود السهو إذا شك في عدد الركعات فلم يدر كم صلى؟ وذلك أثناء الصلاة ؛ لأنه أدى جزءاً من صلاته متردداً في كونه منها أو زائداً عليها ، فضعفت النية ، واحتاجت للجبر بالسجود ؛ لعموم حديث أبي هريرة عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أن رسول الله ﷺ قال : (إن أحدكم إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه ، حتى لا يدري كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس) (٤) . وهو في هذه الحالة بين أمرين : إما أن يكون الشك بدون ترجيح لأحد الاحتمالين ، ففي هذه الحالة يأخذ بالأقل ويبني عليه ، ويسجد للسهو ؛ لقوله عَنْ رَسُولِ اللَّهِ : (إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً ، فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم) (٥) .

(١) رواه مسلم برقم (٥٧٤) (١٠٢) .

(٢) يعني : ترك التشهد الأول .

(٣) متفق عليه : رواه البخاري برقم (١٢٣٠) ، ومسلم برقم (٥٧٠) .

(٤) رواه البخاري برقم (١٢٣١) ، ومسلم برقم (٣٨٩) .

(٥) أخرجه مسلم برقم (٥٧١) .

أما إذا غلب على ظنه وترجح أحد الاحتمالين ، فإنه يعمل به ، ويبنى عليه ، ويسجد سجدتين للسهو ؛ لقوله ﷺ فيمن شك وتردد : (فليتحر الصواب ، ثم ليتم عليه - أي على التحري - ثم ليسلم ، ثم ليسجد سجدتين بعد أن يسلم) (١) .

المسألة الثالثة : متى يُسنُّ ؟

يسن سجود السهو إذا أتى بقول مشروع في غير محله سهواً ؛ كالقراءة في الركوع والسجود ، والتشهد في القيام ، مع الإتيان بالقول المشروع في ذلك الموضع ، كأن يقرأ في الركوع مع قوله : سبحان ربي العظيم ؛ لحديث النبي ﷺ : (إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين) (٢) .

المسألة الرابعة : موضعه وصفته :

١- موضعه :

لا ريب أن الأحاديث وردت في موضع سجود السهو على قسمين :
قسم دلّ على مشروعيته قبل السلام ، والقسم الآخر دلّ على مشروعيته بعد السلام ؛ ولهذا قال بعض المحققين : إن المصلي مخيراً إن شاء سجد قبل السلام أو بعده ؛ لأن الأحاديث وردت بكلا الأمرين ، فلو سجد للكل قبل السلام أو بعده جاز . قال الزهري : كان آخر الأمرين السجود قبل السلام .

٢- صفة سجود السهو : سجدتان كسجود الصلاة ، يكبر في كل سجدة للسجود وللرفع منه ، ثم يسلم . وذهب بعضهم إلى أنه يتشهد إذا سجد للسهو بعد السلام ؛ لورود ذلك عن النبي ﷺ في ثلاثة أحاديث حسنة مجموعها ، كما قال الحافظ ابن حجر (٣) .

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٧٢) .

(٢) رواه مسلم برقم (٥٧٢) إثر (٩٢) .

(٣) انظر : فتح الباري (١١٩/٣) .

المسألة الخامسة : سجود التلاوة :

١- مشروعيته وحكمه : وهو مشروع عند تلاوة الآيات التي وردت فيها السجود واستماعها .

قال ابن عمر رضي الله عنهما : (كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه ، حتى ما يجد أحدنا موضعاً لجبهته)^(١) ، وهو سنة على الصحيح ، وليس بواجب ، فقد قرأ زيد ابن ثابت على النبي ﷺ « والنجم » ، فلم يسجد فيها^(٢) . فدل على عدم الوجوب .

ويشعر سجود التلاوة في حق القارئ والمستمع ، إذا قرأ آية سجدة في الصلاة أو خارجها ؛ لفعله ﷺ ذلك عندما كان يقرأ السجدة ، ولسجود الصحابة معه كما مرّ في حديث ابن عمر : (فيسجد ونسجد معه) . والدليل على مشروعيته في الصلاة : ما رواه البخاري ومسلم عن أبي رافع قال : صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ (إذا السماء انشقت) فسجد ، فقلت : ما هذه؟ قال : سجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه^(٣) .

فإذا لم يسجد القارئ لا يسجد المستمع ؛ لأن المستمع تبع فيها للقارئ ، ولحديث زيد بن ثابت المتقدم ، فإن زيدا لم يسجد ، فلم يسجد النبي ﷺ .

٢- فضله : عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال : (إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي ، يقول : ياويله ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد ، فله الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيت ، فلي النار)^(٤) .

(١) متفق عليه : رواه البخاري برقم (١٠٧٦) ، ومسلم برقم (٥٧٥) .

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠٧٣) .

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٠٧٨) ، ومسلم برقم (٥٧٨) واللفظ للبخاري .

(٤) رواه مسلم برقم (٨١) .

٣- صفته وكيفيته : يسجد سجدة واحدة ، ويكبر إذا سجد ، ويقول في سجوده : (سبحان ربي الأعلى) كما يقول في سجود الصلاة ، ويقول أيضاً : (سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي) ، وإن قال : (سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته)^(١) فلا بأس .

٤- مواضع سجود التلاوة في القرآن :

مواضع سجود القرآن الكريم خمسة عشر موضعاً ، وهي على الترتيب :

١- آخر سورة الأعراف (آية رقم ٢٠٦) .

٢- سورة الرعد (آية رقم ١٥) .

٣- سورة النحل (آية ٤٩-٥٠) .

٤- سورة الإسراء (آية ١٠٧-١٠٩) .

٥- سورة مريم (آية ٥٨) .

٦- أول سورة الحج (آية ١٨) .

٧- آخر سورة الحج (آية ٧٧) .

٨- سورة الفرقان (آية ٧٣) .

٩- سورة النمل (آية ٢٥-٢٦) .

١٠- سورة السجدة (آية ١٥) .

١١- سورة فصلت (آية ٣٧-٣٨) .

١٢- آخر سورة النجم (آية ٦٢) .

١٣- سورة الانشقاق (آية ٢٠-٢١) .

١٤- آخر سورة العلق (آية ١٩) .

والخامسة عشرة : هي سجدة سورة (ص) ، وهي سجدة شكر ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (ليست « ص » من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها)^(٢) .

(١) أخرجه الترمذي برقم (٥٨٥) ، وقال : حسن صحيح ، وصححه الألباني (صحيح الترمذي برقم ٤٧٤) .

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠٦٩) .

المسألة السادسة : سجود الشكر :

يستحب لمن وردت عليه نعمة ، أو دُفعت عنه نقمة ، أو بُشِّرَ بما يسُرُّه ، أن يَخِرَّ ساجداً لله ؛ اقتداءً بالنبي ﷺ . ولا يشترط فيها استقبال القبلة ، ولكن إن استقبلها فهو أفضل .

وقد كان رسول الله ﷺ يفعلُه ، فعن أبي بكرة : (أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره - أو يُسِرُّ به - خرَّ ساجداً شكراً لله تبارك وتعالى)^(١) ، وكذا فعله الصحابة رضوان الله عليهم .
وحكم هذا السجود حكم سجود التلاوة ، وكذا صفته وكيفيته .

(١) أخرجه أبو داود برقم (٢٧٧٤) ، والترمذي برقم (١٥٧٨) ، وابن ماجه برقم (١٣٩٤) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحسنه الألباني في الإرواء (٢٢٦/٢) .

الباب السابع: في صلاة الجماعة، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : فضل صلاة الجماعة وحكمها :

١- فضلها : صلاة الجماعة في المساجد شعيرة عظيمة من شعائر الإسلام .
واتفق المسلمون على أن أداء الصلوات الخمس في المساجد من أعظم الطاعات ،
فقد شرع الله لهذه الأمة الاجتماع في أوقات معلومة ، منها الصلوات الخمس ،
وصلاة الجمعة ، وصلاة العيدين ، وصلاة الكسوف . وأعظم الاجتماعات
وأهمها الاجتماع بعرفة ، الذي يشير إلى وحدة الأمة الإسلامية في عقائدها
وعباداتها وشعائر دينها ، وشرعت هذه الاجتماعات العظيمة في الإسلام لأجل
مصالح المسلمين ؛ ففيها التواصل بينهم ، وتفقد بعضهم أحوال بعض ، وغير
ذلك مما يهم الأمة الإسلامية على اختلاف شعوبها وقبائلها ، كما قال تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾
[الحجرات: ١٣] .

وقد حث النبي ﷺ عليها ، وبيّن فضلها وعظيم أجرها ، فقال ﷺ : (صلاة
الجماعة أفضل من صلاة الفرد - يعني الفرد - بسبع وعشرين درجة) (١) . وقال
ﷺ : (صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً
وعشرين ضعفاً ؛ وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لا
يخرجه إلا الصلاة ، لم يخطُ خطوة إلا رفعت له بها درجة ، وحطَّ عنه بها خطيئة ،
فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ، ما دام في مصلاه ...) (٢) الحديث .

٢- حكمها : صلاة الجماعة واجبة في الصلوات الخمس ، وقد دل على
وجوبها الكتاب والسنة ، فمن الكتاب : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ
الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] . والأمر للوجوب وإذا كان ذلك

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٤٥ ، ٦٤٦) ، ومسلم برقم (٦٥٠) .

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٤٧) .

مع الخوف فمع الأمن أولى .

ومن السنة : حديث أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : (أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ، ولو حبواً ، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً يصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار)^(١) ، فدلَّ الحديث على وجوب صلاة الجماعة ؛ وذلك لأنه ﷺ : أولاً : وصف المتخلفين عنها بالنفاق ، والمتخلف عن السنة لا يعد منافقاً ، فدل على أنهم تخلفوا عن واجب . ثانياً : أنه همَّ بعقوبتهم على التخلف عنها ، والعقوبة إنما تكون على ترك واجب ، وإنما منعه من تنفيذ العقوبة أنه لا يعاقب بالنار إلا الله عز وجل . وقيل : منعه من ذلك من في البيوت من النساء والذرية الذين لا تجب عليهم صلاة الجماعة .

ومنها : أن رجلاً كفيف البصر ليس له قائد ، استأذن النبي ﷺ أن يصلي في بيته فقال : (أتسمع النداء؟) . قال : نعم . قال : (أجب لا أجد لك رخصة)^(٢) ، ولقوله ﷺ : (من سمع النداء فلم يجب ، فلا صلاة له إلا من عذر)^(٣) ، ولقول ابن مسعود رضي الله عنه : (لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق)^(٤) .

وهي واجبة على الرجال دون النساء والصبيان غير البالغين ، لقوله ﷺ في حق النساء : (وبيوتهن خير لهن)^(٥) . ولا مانع من حضور النساء الجماعة في المسجد ، مع التستر والصيانة وأمن الفتنة ، بإذن الزوج . وتجب الجماعة في

(١) متفق عليه : رواه البخاري برقم (٦٤٤) ، ومسلم برقم (٦٥١) .

(٢) رواه مسلم برقم (٦٥٣) .

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٥٥١) ، وابن ماجه برقم (٧٩٣) ، والحاكم (٢٤٥/١) . وصححه الحاكم على شرط الشيخين ، وصححه الألباني (صحيح ابن ماجه رقم (٦٤٥) .

(٤) رواه مسلم برقم (٦٥٤) .

(٥) أخرجه أبو داود برقم (٥٦٧) ، وأحمد (٧٦/٢) ، والحاكم (٢٠٩/١) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي وصححه الألباني (الإرواء برقم (٥١٥) .

المسجد على من تلزمه ، على الصحيح .
ومن ترك الجماعة وصلى وحده بلا عذر صحت صلاته ، لكنه أثم لترك
الواجب .

المسألة الثانية : إذا دخل الرجل المسجد وقد صلى : هل يجب عليه
أن يصلي مع الجماعة الصلاة التي قد صلاها أولاً ؟

لا تجب عليه إعادتها مع الجماعة ، وإنما يسن له ذلك ، والأولى فرض
والثانية نافلة . لحديث أبي ذر : قال رسول الله ﷺ : (كيف أنت إذا كان عليك
أمرء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها) . قلت فما تأمرني ؟
قال : (صلّ الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ؛ فإنها لك نافلة) (١) . ولقوله
ﷺ للرجلين اللذين اعتزلا صلاة الجماعة في المسجد : (إذا صليتما في
رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة فصلّيا معهم ، فإنها لكما نافلة) (٢) .

المسألة الثالثة : أقل ما تنعقد به الجماعة :

أقل الجماعة اثنان بلا خلاف . لقوله ﷺ لمالك بن الحويرث : (إذا حضرت
الصلاة فأذنا ، ثم أقيما ، وليؤمكما أكبركما) (٣) .

المسألة الرابعة : بم تُدرك الجماعة ؟

تدرك الجماعة بإدراك ركعة من الصلاة ، ومن أدرك الركوع غير شاك أدرك
الركعة ، واطمأن ، ثم تابع . لحديث أبي هريرة : (إذا جئتم إلى الصلاة ونحن
سجود فاسجدوا ، ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة) (٤) .

(١) رواه مسلم برقم (٦٤٨) .

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٥٧٥ ، ٥٧٦) ، والترمذي برقم (٢١٩) ، والنسائي (١١٢/٢) . قال الترمذي :

حسن صحيح . وصححه الألباني (صحيح الترمذي رقم ١٨١) .

(٣) رواه البخاري برقم (٦٥٨) ، ومسلم برقم (٦٧٤) - ٢٩٣ .

(٤) أخرجه أبو داود برقم (٨٧٥) ، وابن ماجه برقم (٤٦٨) ، وصححه الألباني (الإرواء برقم ٤٩٦) .

المسألة الخامسة : من يعذر بترك الجماعة :

يعذر المسلم بترك الجماعة في الأحوال التالية :

١- المريض مرضاً يلحقه منه مشقة لو ذهب إلى الجماعة ، لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ﴾ [الفتح : ١٧] ، ولأنه ﷺ لما مرض تخلف عن المسجد ، وقال : (مروا أبا بكر فليصل بالناس)^(١) ، ولقول عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : (ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق قد علم نفاقه ، أو مريض)^(٢) . وكذلك الخائف حدوث المرض ؛ لأنه في معناه .

٢- المدافع أحد الأخبثين أو من بحضرة طعام محتاج إليه ؛ لحديث عائشة مرفوعاً : (لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافع الأخبثين)^(٣) .

٣- من له ضائع يرجوه أو يخاف ضياع ماله أو قوته أو ضرراً فيه ؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً : (من سمع النداء فلم يمنعه من اتباعه عذر - قالوا : فما العذر يا رسول الله ؟ قال : خوف أو مرض - لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى)^(٤) . وكذا كل خائف على نفسه أو ماله أو أهله وولده ، فإنه يعذر بترك الجماعة ؛ فإن الخوف عذر .

٤- حصول الأذى بمطر ووحل وثلج وجليد ، أو ريح باردة شديدة بليلة مظلمة . لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : (كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن ، إذا كانت ليلة باردة ذات مطر ، يقول : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ)^(٥) .

٥- حصول المشقة بتطويل الإمام ؛ لأن رجلاً صلى مع معاذ ، ثم انفرد ، فصلى وحده لما طَوَّلَ معاذ ، فلم ينكر عليه ﷺ حين أخبره^(٦) .

(١) متفق عليه : رواه البخاري برقم (٧١٣) ، ومسلم برقم (٤١٨) .

(٢) أخرجه مسلم برقم (٦٥٤) .

(٣) رواه مسلم برقم (٥٦٠) .

(٤) رواه أبو داود برقم (٥٥١) ، وهو ضعيف بهذا اللفظ ، لكنه صحيح بلفظ : (من سمع النداء فلم يأت ، فلا صلاة له إلا من عذر) (الإرواء ٣٣٦/٢-٣٣٧) .

(٥) متفق عليه : رواه البخاري برقم (٦٣٢) ، ومسلم برقم (٦٩٧) . واللفظ لمسلم .

(٦) انظر : صحيح مسلم برقم (٤٦٥) .

٦- خوف فوات الرفقة في السفر؛ لما في ذلك من انشغال قلبه إذا انتظر الجماعة، أو دخل فيها، مخافة ضياع وفوات رفقته .

٧- الخوف من موت قريبه وهو غير حاضر معه، كأن يكون قريبه في سياق الموت، وأحب أن يكون معه يلقنه الشهادة ونحو ذلك، فيعذر بترك الجماعة لأجل ذلك .

٨- ملازمة غريم له، ولا شيء معه يقضيه، فله ترك الجماعة لما يلحقه من الأذية بمطالبة الغريم، وملازمته إياه .

المسألة السادسة: إعادة الجماعة في المسجد الواحد :

إذا تأخر البعض عن حضور جماعة المسجد مع الإمام الراتب، وفاتهم الصلاة، فيصح أن يصلوا جماعة ثانية في المسجد نفسه؛ لعموم قوله ﷺ : (صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده...) (١) الحديث، ولقوله ﷺ للرجل الذي حضر إلى المسجد بعد انتهاء صلاة الجماعة: (من يتصدق على هذا فيصلني معه؟) فقام أحد القوم، فصلى مع الرجل (٢) .

وكذلك إذا كان المسجد مسجد سوق أو طريق وما أشبه ذلك، فلا بأس بإعادة الجماعة فيه، وبخاصة إذا لم يكن لهذا المسجد إمام راتب، ويتردد عليه أهل السوق والمارة .

أما إذا كان المسجد فيه جماعتان أو أكثر دائماً وعلى نحو مستمر، واتخذ الناس ذلك عادة، فإنه لا يجوز؛ إذ لم يعرف ذلك في زمن النبي ﷺ وأصحابه، ولما فيه من تفرق الكلمة، والدعوة للكسل والتواني عن حضور الجماعة الأمام مع الإمام الراتب، وربما كان ذلك مدعاة لتأخير الصلاة عن أول وقتها .

(١) أخرجه أبو داود برقم (٥٥٤)، والنسائي (١٠٤/٢)، وأحمد (١٤٠/٥)، والحاكم (٢٤٧/١). وصححه الحاكم. وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٦/٢). تصحيح ابن السكن والعقيلي والحاكم وابن المديني له .
(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٢٠) وأحمد (٥/٣). وحسنه الترمذي، وصححه الألباني (صحيح الترمذي برقم ١٨٢) .

المسألة السابعة : حكم الصلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة :

إذا شرع المؤذن في الإقامة لصلاة الفريضة ، فلا يجوز لأحد أن يتدئ صلاة نافلة ، فيتشاغل بنافلة يقيمها وحده عن أداء فريضة تقيمها الجماعة ؛ وذلك لقوله ﷺ : (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)^(١) . ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي والمؤذن يقيم لصلاة الصبح ، فقال له : (أتصلي الصبح أربعاً؟!)^(٢) .

أما إذا شرع المؤذن في الإقامة بعد شروع المتنفل في صلاته ، فإنه يتمها خفيفة لإدراك فضيلة تكبيرة الإحرام ، والمبادرة إلى الدخول في الفريضة .
وذهب بعض أهل العلم : إلى أنه إن كان في الركعة الأولى فإنه يقطعها ، وإن كان في الركعة الثانية فإنه يتمها خفيفة ، ويلحق بالجماعة .

(١) أخرجه مسلم برقم (٧١٠) .

(٢) أخرجه مسلم (٧١١) - ٦٦ .